إفصاح بشأن الخسائر المتراكمة وفقاً للمتطلبات التنظيمية

أ. المتطلبات التنظيمية

تنص أحكام المواد (4 و 5) من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (32/ر.م) لسنة 2019 بشأن الإجراءات الخاصة بالشركات المدرج اسهمها في السوق والبالغ خسائرها المتراكمة نسبة 20% فأكثر من رأسماله على ما يلي:

Wالمادة (4):

1- تلتزم الشركة عند افصاحها عن بياناتها المالية المرحلية أو السنوية التي تتضمن خسائر متراكمة بلغت نسبة 50% فأكثر من رأس مالها بتضمين افصاحها تحليل تفصيلي للخسائر المتراكمة، ومقدارها، ونسبتها إلى رأس المال، والأسباب الرئيسة التي أدت إلى بلوغ هذه الخسائر المتراكمة، وتاريخها، والإجراءات التي سيتم اتخاذها لمعالجتها.

2- يضيف السوق علامة مميزة باللون الأحمر إلى جانب اسم الشركة على شاشات التداول تفيد أن الخسائر المتراكمة للشركة قد بلغت نسبة 50% فأكثر من رأس مالها فور صدور الافصاح المشار إليه في البند (1) من هذه المادة.

3- للهيئة بعد التنسيق مع السوق وقف التداول على أسهم الشركة المدرجة في السوق من تاريخ الإفصاح المشار إليه في البند (1) من هذه المادة لحين استيفاء الآتي: بالنسبة للشركة المساهمة العامة المحلية (الافصاح عن خطة معالجة الخسائر المتراكمة وفقاً لأحكام هذا القرار).

المادة (5):

4- تلتزم الشركة المساهمة العامة المحلية التي بلغت خسائرها المتراكمة نسبة 50% فأكثر بالإفصاح لكل من الهيئة والسوق عن خطة لمعالجة الخسائر المتراكمة على أن تعتمد من جهة ذات خبرة فنية ومالية توافق عليها الهيئة خلال فترة لا تتجاوز (30) يوماً من تاريخ الإفصاح عن البيانات المالية المرحلية أو السنوية.

5- تلتزم الشركة المساهمة العامة المحلية بتقديم خطة معالجة وفقاً للنموذج المعد لذلك من قبل الهيئة على أن تتضمن بشكل خاص تحليل تفصيلي للخسائر المتراكمة، ومقدارها، ونسبتها إلى رأس المال، وأسبابها، وإجراءات معالجتها، والجدول الزمني لذلك، ومراعاة أي تحفظات أو ملاحظات وردت بتقرير مدقق الحسابات الخارجي للشركة، وموافاة الهيئة بعدم ممانعة جهة ترخيص النشاط على تلك الخطة بالنسبة للبنوك وشركات التأمين

6- يلتزم مجلس إدارة الشركة بتشكيل لجنة تسمى (لجنة متابعة تنفيذ خطة معالجة الخسائر المتراكمة) لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من بينهم أحد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والجهة ذات الخبرة التي وافقت عليها الهيئة. على أن تتولى اللجنة متابعة تنفيذ الخطة، ورفع تقرير دوري إلى مجلس إدارة الشركة عن تطور تنفيذ الخطة ونتائج التنفيذ وفقاً للجدول الزمني.

7- تلتزم الشركة بالإفصاح للهيئة والسوق -بشكل شهري أو بناء على طلب الهيئة أو السوق-عن تفاصيل تنفيذ الخطة مع تحديث التوقعات والأرقام الواردة في الخطة ومبررات أي انحراف للأداء إن وجد وكيفية معالجته ضمن البيانات المالية المرحلية أو السنوية.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

ب. التحديات الرئيسية والدعم

دخل البنك مرحلة تحديات خلال عام 2017، حيث تكبّد خسائر نتيجة لرسوم انخفاض القيمة ، وواجه مشاكل في السيولة والملاءة المالية. وأصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بيانًا صحفيًا في 16 ديسمبر 2018، أعلن فيه دعمه للبنك بكافة تسهيلات السيولة المتاحة، والتي تبقى تحت تصرّف البنك عند الحاجة. علاوة على ذلك، قدّمت حكومة الشارقة الدعم اللازم من خلال ضخّ رأس مال إضافي والاكتتاب في أسهم الحقوق التي أصدرها البنك.

ج. فترة التحديات

أ. في عام 2017، سجل البنك أول خسارة صافية له على الإطلاق بلغت 0.3 مليار درهم إماراتي، وذلك نتيجة للاحتساب مخصصات لخسائر الائتمان بقيمة 0.9 مليار درهم إماراتي، حيث تم تخفيض تصنيف جزء كبير من القروض والسلف إلى قروض غير عاملة بسبب استمرار تحديات السوق والركود الاقتصادي السائد آنذاك، واستعدادًا لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. ومع ذلك، تمكن رأس مال البنك من استيعاب الخسارة المسجلة، حيث انخفضت حقوق المساهمين إلى 2.5 مليار درهم إماراتي (مقابل 2.9 مليار درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2016)، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 15.9% (مقابل 17.8% في عام 2016).

ب. ازداد الوضع سوءًا خلال عام 2018، حيث سجل البنك مخصصات انخفاض القيمة بقيمة 1.7 مليار درهم إماراتي، وسجل خسارة صافية قدرها 1.5 مليار درهم إماراتي. ونتيجة لذلك، انخفضت حقوق ملكية البنك إلى 0.7 مليار درهم إماراتي (مقارنةً بـ 2.5 مليار درهم إماراتي في عام 2017)، مما أدى إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال إلى 6.2%، وهو أقل بكثير من الحد التنظيمي المحدد من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والبالغ 12.38%. وبلغت الخسائر المتراكمة 1.6 مليار درهم إماراتي، أي ما يعادل 102.3% من رأس المال.

ج. ونتيجةً لذلك، وضع البنك خطة لإعادة الرسملة. وشمل ذلك إبرام البنك اتفاقيةً مع حكومة الشارقة في 13 ديسمبر 2018، استحوذت بموجبها حكومة الشارقة على حصة أغلبية بنسبة 50.07% في البنك من خلال "استثمار استراتيجي"، تمت الموافقة عليه من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 10 أبريل 2019، بعد الحصول على الموافقات التنظيمية. وبناءً على ذلك، تم إصدار 1,592,857,143 سهمًا بقيمة اسمية قدرها درهم إماراتي واحد للسهم الواحد للحكومة بسعر مخفض قدره 0.7 درهم إماراتي للسهم، بإجمالي قيمة قدرها 1.1 مليار درهم إماراتي.

د. وانطلاقًا من قاعدة المساهمين القوية، شرع البنك في رحلة تحولية لتبسيط عملياته الأساسية وتعزيزها. وقد بدأت هذه الرحلة بتحسين هيكل حوكمة الشركات في البنك، بما في ذلك تحديث عمليات منح الائتمان ومراقبة المخاطر، بالإضافة إلى تقييم شامل للقروض القائمة. علاوة على ذلك، اتخذ البنك مبادرات لتبسيط عملياته، مما أدى إلى زيادة الكفاءة وخفض التكاليف المرتبطة بالأنشطة في جميع أنحاء البنك.

هـ. مع ذلك، استمر إرث الماضي في التأثير على أداء البنك. فقد أدى ضعف البيئة الاقتصادية، إلى جانب سنوات من ضعف الحوكمة وممارسات منح الائتمان ومراقبته، إلى تراجع جودة أصول البنك وزيادة القروض المتعثرة. ونتيجة لذلك، خصص البنك مخصصات إضافية بقيمة 0.6 مليار درهم إماراتي خلال عام 2019، مما أسفر عن خسارة صافية قدرها 0.6 مليار درهم إماراتي في ذلك العام.

و. مع إصدار أسهم لحكومة الشارقة بقيمة 1.1 مليار درهم إماراتي، ارتفع رأس المال إلى 3.2 مليار درهم إماراتي، وبلغت الخسائر المتراكمة 2.2 مليار درهم إماراتي، أي ما يعادل 69.6% من رأس المال. وبلغت نسبة كفاية رأس المال 12.3% مقابل الحد التنظيمي المطبق البالغ 13%.

د. رحلة التحول

1) عام 2020

أ. بعد أن بدأ البنك رحلة تحول في عام 2019 ليصبح مؤسسة أكثر كفاءة وإنتاجية، واصل البنك إحراز تقدم في عام 2020 من خلال تبسيط عملياته وخفض التكاليف. إلا أن جهود التعافي تعثرت بسبب تفشي جائحة كوفيد-19. واضطر البنك إلى تسجيل مخصصات إضافية بقيمة 0.4 مليار درهم إماراتي خلال عام 2020، مما أدى إلى خسارة صافية قدرها 0.4 مليار درهم إماراتي في ذلك العام.

ب. في الاجتماع العام السنوي للجمعية العمومية للبنك، المنعقد بتاريخ 30 يونيو 2020، تمّ اصدار قرار خاص بتحويل الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص لتعويض جزء من الخسائر المتراكمة. وبناءً على ذلك، تمّ اطفاء مبلغ 0.9 مليار درهم إماراتي من الخسائر المتراكمة، مما خفّض رصيد الخسائر المتراكمة في 30 يونيو 2020 إلى 1.5 مليار درهم إماراتي، وهو ما يمثل 45.6% من رأس المال.

ج. مع ذلك، لم يُسهم تحويل رصيد الاحتياطيات المذكور أعلاه إلى الخسائر المتراكمة بشكل كبير، حيث أدّت خسارة السنة المالية كاملةً والبالغة 0.4 مليار درهم إماراتي إلى زيادة الخسائر المتراكمة إلى 1.8 مليار درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2020، وهو ما يمثل 55.08% من رأس المال. وانخفضت حقوق المساهمين إلى 0.9 مليار درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2020، وانخفضت نسبة كفاية رأس المال إلى 10.24% مقابل رأس المال التنظيمي المطبق البالغ 11.5%.

د. وخلال هذه الفترة، تمكن البنك من مواصلة اعماله بفضل دعم السيولة الكبير من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وحكومة الشارقة، مما سمح له بالحفاظ على سيولة كافية لممارسة مهامه المصرفية.

هـ. علاوة على ذلك خلال العام، قامت حكومة الشارقة، بصفتها المساهم الرئيسي للبنك بنسبة 50.07٪ ، بإنشاء فريق عمل متخصص بالقطاع المصرفي لإجراء مراجعة تشخيصية للمخاوف الرئيسية، وتحديد حلول استراتيجية طويلة الأجل لحل المشاكل الحالية بالتنسيق مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

2) عام 2021

أ. واجهت مرحلة التطوير التي بدأت في عام 2019 تحدياتٍ نتيجةً للجائحة وتداعياتها. ومع ذلك، واصل البنك تبسيط عملياته وخفض تكاليفه، مع استمراره في الاستثمار في تحسين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، مما أثمر عن انخفاض المصاريف التشغيلية ومخصصات انخفاض قيمة الأصول خلال العام.

ب. واصل البنك العمل بتنسيق وثيق مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وحكومة الشارقة، المساهم الأكبر في البنك، واللذين كانا على اطلاع دائم بتطورات الوضع مع تقدم البنك نحو الانتهاء من خطة إعادة الرسملة.

ج. ونظرا لمحدودية القدرة التشغيلية بسبب قيود رأس المال ورسوم انخفاض قيمة الأصول، سجل البنك خسارة صافية قدرها 0.3 مليار درهم إماراتي، وبلغ صافي حقوق الملكية 0.6 مليار درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2021. وبلغت الخسائر المتراكمة 2.0 مليار درهم إماراتي في نهاية عام 2021، ما يمثل 64.2٪ من رأس المال. انخفضت نسبة كفاية راس المال بشكل أكبر إلى 9.3% مقابل الحد التنظيمي المطبق البالغ 11.5%.

3) عامي 2022 و2023:

أ. أدت جهود التقليل من المخاطر في الميزانية العمومية، كما ذُكر أعلاه، وانخفاض القدرة الإقراضية نتيجة تآكل القاعدة الرأسمالية، إلى تسجيل البنك خسارة صافية أخرى قدرها 0.6 مليار درهم إماراتي لعام 2022، مما أدى إلى انخفاض صافي حقوق الملكية إلى مستوى أدنى بلغ 0.1 مليار درهم إماراتي. وارتفعت الخسائر المتراكمة إلى 2.6 مليار درهم إماراتي، وهو ما يمثل 82.5٪ من رأس المال. علاوة على ذلك، انخفضت نسبة كفاية رأس المال إلى 2.77٪ مقارنة بالحد التنظيمي البالغ 13٪.

ب. واصل البنك تركيزه على وضع اللمسات الأخيرة على خطة إعادة الرسملة خلال هذه الفترة، وقد وافق مساهمو البنك في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 27 أبريل 2023 على خطة إعادة هيكلة رأس المال المقترحة ("الخطة"). وقد تم الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة للخطة.

ج. اتفاقية الضمان مع حكومة الشارقة: بعد الموافقة على الخطة، كما ذكر أعلاه، أبرم البنك اتفاقية ضمان "اتفاقية الضمان" مع حكومة الشارقة "الضامن" الذي هو أيضًا الطرف المسيطر النهائي على البنك كما هو موضح بالتفصيل في الملاحظة 2.1 في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

د. وفّر هذا الإجراء راحةً بالغةً للبنك فيما يتعلق بقيود السيولة ورأس المال، ومكّنه من التركيز على النمو المستقبلي مع معالجة المشكلات المتراكمة.

هـ. في الوقت نفسه، واصل البنك جهوده لتقليل المخاطر في الميزانية العمومية وإنشاء هيكل قوي للمراقبة والحوكمة. ولدعم البنك في تحقيق النمو المنشود، تمّ الانتهاء من وضع نظام مصرفي أساسي متطور ليحل محل النظام المصرفي الأساسي القديم، مما سيمكن البنك من تقديم منتجات وخدمات تتمحور حول العملاء.

و. مع إتمام إصدار حقوق الاكتتاب بنجاح بقيمة 2.6 مليار درهم إماراتي، ارتفع رأس مال البنك المصدر إلى 3.2 مليار درهم إماراتي، موزعة على 263 مليار سهم بقيمة اسمية قدرها 0.0121684 درهم إماراتي للسهم الواحد.

ز. في 31 ديسمبر 2023، تحسّن معدل كفاية رأس المال إلى 38.6% من 2.77% في 31 ديسمبر 2022، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى إصدار حقوق الاكتتاب كما ذُكر أعلاه. وقد وفّر هذا التحسّن في معدل كفاية رأس المال المجال

اللازم لنمو الميزانية العمومية. بلغت الخسارة المتراكمة 47.2% من رأس المال المدفوع اعتبارًا من 31 ديسمبر 2023.

4) عام 2024

أ. خلال عام 2024، اكتسبت مسيرة التحول زخمًا. وبدأت اتفاقية الضمان مع حكومة الشارقة، التي دخلت حيز التنفيذ في أواخر عام 2023، تؤتي ثمارها، حيث تمكن البنك من الحصول على 0.5 مليار درهم إماراتي من حكومة الشارقة خلال عام 2024، مما وفر للبنك سيولة إضافية لدعم أنشطته التجارية.

ب. خلال العام، تمكن البنك من خفض مخصصات الانخفاض في القيمة بنسبة 89٪، حيث انخفض أكثر من مليار درهم إماراتي في عام 2023 إلى 0.1 مليار درهم إماراتي في عام 2024. وشملت مخصصات انخفاض القيمة لعام 2024 أثر معايير إدارة الائتمان الجديدة التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد سمح انخفاض مخصصات انخفاض القيمة، إلى جانب تحسن الدخل التشغيلي من أعمال الإقراض، للبنك بتسجيل خسارة صافية أقل بلغت 0.2 مليار درهم إماراتي مقارنة بخسارة صافية قدرها 1.0 مليار درهم إماراتي لعام 2023. ونتيجة لذلك، ارتفعت الخسائر المتراكمة للبنك إلى 1.7 مليار درهم إماراتي، أي ما يعادل 53.14٪ من رأس المال. ومع ذلك حافظت نسبة كفاية رأس المال على قوتها عند 28.7%، متجاوزةً الحد التنظيمي البالغ 13%، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أثر إصدار حقوق الاكتتاب في عام 2023.

ج. واصل البنك تركيزه على كوادره البشرية وتقنياته لضمان مواكبة المؤسسات المالية الرائدة الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولتحقيق ذلك، قام البنك بتطبيق حلول مصرفية أساسية قائمة على الحوسبة السحابية، لتقديم تجربة رقمية مميزة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة بسرعة وكفاءة وبتكلفة مناسبة. وانصبّ التركيز على الاستعداد للمستقبل، أي خلق آفاق جديدة لنمو البنك، وفي الوقت نفسه، توفير فرص جديدة للعملاء.

Classification: Confidential | Sensitive Content - Limited External Distribution

هـ. استراتيجية التعافي والمضي قدمًا

1) التحول

أ. خلال عام 2024، شهدت إدارة البنك تغييرًا، حيث تولى السيد إدريس الرفيع، نائب رئيس مجلس إدارة البنك آنذاك، منصب الرئيس التنفيذي اعتبارًا من سبتمبر 2024. وكان السيد إدريس عضوًا في مجلس إدارة البنك منذ عام 2022.

ب. قاد السيد إدريس البنك بتركيز واضح على الموارد البشرية والعمليات والمنصة لتحقيق تحول جذري في أداء البنك. وفي هذه العملية، تم تشكيل فريق جديد من المصرفيين ذوي الخبرة، والذي بدأ بالتركيز على تحسين وتبسيط العمليات، مع التركيز على الأعمال. وبحلول منتصف عام 2025، تم إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز وتبسيط العمليات، مما وفر الوضوح المطلوب لتحقيق النمو المنشود.

ج. بفضل الوضوح والنهج المركز، حقق البنك تحولًا ملموسًا وسجل صافي ربح قدره 0.2 مليار درهم إماراتي في عام 2025 بعد ثماني سنوات. يعكس هذا التحول فعالية المبادرات الاستراتيجية المعاد تعريفها، والتحسينات التشغيلية، والإدارة المالية المنضبطة، والتي عززت مجتمعة الكفاءة، وعززت توليد الإيرادات، وحسّنت التكاليف.

د. نتيجةً لما سبق، انخفضت الخسائر المتراكمة للبنك إلى 1.5 مليار درهم إماراتي (2024: 1.7 مليار درهم إماراتي)، ما يمثل 48.57% (31 ديسمبر 2024: 1.7 مليار درهم إماراتي، ما يمثل 53.14%) من رأس المال، وبناءً عليه، أصبحت أسهم البنك مؤهلة للتداول رهناً بموافقات الجهات التنظيمية.

هـ. علاوةً على ذلك، حصل البنك على مبلغ 1.1 مليار درهم إماراتي حتى الربع الأخير من عام 2025 بموجب اتفاقية الضمان. وقد دعم هذا البنك من حيث السيولة والربحية. ويملك البنك إمكانية الحصول على مبلغ اضافي يصل إلى 1.9 مليار درهم إماراتي خلال الفترة المتبقية من الضمان.

و. يواصل البنك الحفاظ على سيولة قوية، حيث تبلغ نسبة الأصول السائلة المؤهلة 20.7%، وهي أعلى بكثير من النسبة التنظيمية المطلوبة البالغة 10.0%، وتبلغ نسبة القروض إلى الموارد المستقرة 75.4%. كما أن نسبة كفاية رأس المال العامل عند مستوى صحي يبلغ 20.2%، وهو ما يمثل قاعدة صلبة للبناء والنمو بشكل أكبر.

ز. علاوة على ذلك، حصل البنك على موافقة رسمية من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لإطلاق نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية، وهو إنجاز هام يُمكّن البنك من خدمة العملاء من خلال حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما عزز بدوره باقة منتجات البنك وجذب شرائح جديدة من العملاء.

2) الاستراتيجية

أ. في الربع الأخير من عام 2025، دشنت المجموعة خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات تحت مسمى (ميداف) ، حيث وضعت خارطة طريق واضحة لتحقيق نمو متسارع في جميع أعمالها الأساسية، بهدف خلق قيمة مضافة كبيرة للمساهمين، مع الحفاظ على أرباح مستدامة وعالية الجودة ، فضلاً عن تعزيز الكفاءة من خلال التحول الرقمي. ولا يزال مجلس الإدارة واثقًا من استراتيجية المجموعة، وملتزمًا بتحقيق نمو مستدام وقيمة طويلة الأجل لمساهمينا.

ب. يؤكد البنك على التزامه الاستراتيجي بتسخير التكنولوجيا كمحرك أساسي للنمو والابتكار وخلق القيمة. وفي ظل بيئة تتسم بالتحول الرقمي السريع وديناميكيات القطاع المتطورة، أولى البنك أولوية قصوى لدمج التقنيات المتقدمة في جميع مستويات العمليات. حيث يُمكّن هذا النهج البنك من تعزيز الكفاءة، وتقوية الأمن السيبراني، وتحسين عملية اتخاذ القرارات القائمة على البيانات، وابتكار منتجات وخدمات جديدة بطرق تُحدث تأثيرًا ملموسًا على العملاء والموظفين وأصحاب المصلحة.

ج. استثمر البنك بحكمة في التحول الرقمي لدفع نمو قاعدة العملاء وتحسين كفاءة تقديم الخدمات، مع تعزيز عروضه في جميع قطاعات الأعمال خلال هذا العام،حيث أطلق البنك تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (تطبيق دي جي بنك) وقام بتسجيل منصة الدفع الفوري (اني) وهي منصة دفع فورية في الإمارات العربية المتحدة تم إطلاقها وتنظيمها من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

INVEST BANK P.S.C. GENERAL MANAGEMENT